

دلالة الثنائيات في التقريب المفهومي لمؤدي اللسان التّواصلي من خلال المنظورين العربي والغربي

The significance of binaries in the conceptual approximation of the communicative tongue performer through the Arab and Western perspectives

الدكتور معمر عفاص*

جامعة الشلف (الجزائر)

mamar02@gmail.com

تاريخ الارسال: 2021/08/02 تاريخ القبول: 2021/10/09 تاريخ النشر: 2021/11/04

ملخص:

تعتبر الثنائيات من المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها أساسيات التواصل بين مختلف الأجناس البشرية، كما أنّها من المباحث الهامة التي كانت من مبعثرات خوض البحث في المسائل اللغوية الأولى سواء منها ذات الصلات العلائقية التي أشرت على مستويات الحديث لدى المجتمعات البدائية التي تعاملت مع ظاهرة الخطاب لتلبية الحاجة، ثم الانتقال إلى أبعاد تلك الأشكال المختلفة من (الخطابات، التي لم تنل شهرة إلا بعد ترافد زمني أثر بشكل جدي في تلاحم اللغات وتناسق أنغامها، لذا لا يمكن أن نحيد عن مادة الاختلاف التي من شأنها أن تحدث مثل هذا التطور المرتبط بجواس بني البشر المعدل في كثير من الأحيان بالسياق، من هذا المنطلق نحاول ان نطرح إشكالية تنحصر في سؤال كيف تؤدي الثنائيات دورها في مختلف أنماط خطاباتنا ؟

أمّا المراد وهو محاولة التوصل إلى مقصدية دلالة الثنائية في توطين الخطاب عبر مسار التحوّلات في كلّ مجالات التصرف بين الافراد

الكلمات المفتاحية: (ثنائية، خطاب، كلام، مقصدية، لغة)

Abstract:

Dualities are Considered one of the basic foundations on which the basics of communication between different human races are based, and it is also one of the important topics that were a precursor to researching the first linguistic issues, whether they have relational links that indicated the levels of discourse of primitive societies that dealt with the phenomenon of discourse to meet the need Then the transition to the dimensions of these different forms of (discourses), which did not gain fame until after a temporal conjunction

* المؤلف المرسل

that seriously affected the cohesion of languages and the harmony of their rhythms, so we cannot deviate from the substance of difference that would lead to such a development related to the senses of the modified human beings Often in the context, from this standpoint we try to pose a problem that is confined to the question of how the dichotomies play their role in the various patterns of our speeches?

AS FOR WHAT IS desired, it is an attempt to reach the intent of the dualism in the localization of the discourse through the delights of transformations in all areas of behavior among individuals.

Keywords: (binary, discourse, speech, intentional, language

مقدمة:

مسألة الثنائيات في اللغة ظاهرة استقطبتها بدايات التفكير اللساني التي كان منطلقها فلسفيا خالصا، فلا يمكن نكران التدخلات التي لازمت فلاسفة المنطق في بحث جدلها سواء القائم على الربط الضدي أو غيره، منطلق ذلك تنامي فكرة النقص لدى الانسان بصفة الدوام ؛ فمن غير الممكن أن يستقر على مقتضيات قارة ؛ لأنّ التحوّل يُجَدِّد طاقته ويؤلّف فيه روحا جديدة جدية بالتقمُّص من الغير، فالكون مملوءٌ على رحابته بالأضداد ، فلا يمكن أن يُحصَر في علاقات متماثلة ذات شأن واحد، ومن البعد أن يعيش الانسان مادة دون روح ولا يمكنه أن يهتدي بالنهار دون أن يسكن إلى راحة الليل ؛ إنّ مبدأ الأزواج أساس مرجعي لأيّ ناطق مهما كانت لغته، فلا يمكن أن نتواصل في مجال التاريخ إلا إذا ألزمتنا حاضرتنا بعد ماضينا، ولا يمكن للطبيب أن يحدث مريضه عن علّة فيه إلا إذا أصاب مصدرها ليؤثري بالدواء والأمثلة في هذا الشأن لا تحصى...

إنّ من يعنى النظر في الفلسفة اليونانية ، يستقري بأنّ حجتهم في تقلص ما يدور بينهم من معاملات يقوم على مبدأ ثنائيات الكون التي لا حصر لعددها ، فالكون لديهم تقوم آله التواصلية على مبدأ هو عبارة عن ثنائيات مصدرها الأساسي وجود الصورة وتمثيل الصورة والعلاقة الموجودة بينهما ، فاللغة الهادفة المثالية لديهم هي التي تربط بين الألفاظ ومضامينها في صرح دلالي قائم على الطبيعية ؛ لأنّ الأصل في ذلك يعود إلى أصل الألفاظ الطبيعي من حفيف وخرير وزفير...¹ ، هذا ما جاء على لسان أفلاطون أيضا، الذي أكّد على صلب العلاقة الموجودة بين الدالّ والمدلول طبيعيا، أي بين الأسماء و المسمّيات؛ فكلّ كلمة تدلّ على شيء معين إن لم تكن نتيجة مباشرة له يقول في هذا الشأن «إنّ معرفة الأسماء تعني معرفة الأشياء»² ، ومن الآراء العربية التي خالفت بشكل واضح هذه النظرة ما ذهب إليه محمد الحناش الذي قال: «إنّ اعتبار اللغة إفراس أفرزته الطبيعة ؛ يعني أن نقول بأنّها أخذت أصلها من مبادئ خالدة لا تتحكّم فيها الإرادة البشرية»³

وبالنظر لمختلف النظريات التي تعاقبت في الحديث عن تحديد هذا المحور الأساسي في تبريرات مختلفة ، كان هدفه الأسمى إيجاد مرتكز قوي تُعتمد من خلاله ثنائيات اللغة المتواصل بها، سواء اتعلّق أمر مرجعيتها بالطبيعة، أو الاصطلاح والتواضع، أو ما دون ذلك من التدخلات التي خدمت بعضها في الأخير ، لتشكّل رسماً أفقيًا واحدًا انطلق من الفكرة الطبيعية إلا أنّ أصبح للعلامة آية في الحديث عن فك غموض أي نص تواصلي.

01- منطلقات نظام الثنائيات في اللُّغة عند العرب

لقد عالج العرب القدامى الموضوع بشكل جدي، حيث كانت لهم صلة وثيقة بموضوع كل ما كان ثنائياً، فكان حديثهم عن (الدال والمدلول، اللفظ والمعنى، اللُّغة والكلام، الملكة والأداء... الخ)، فقد جاء على لسان السيوطي صراحة أنه «كاد أهل اللُّغة يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني»⁴. أيضاً لقد فصل الفرائي في ثنائية لها علاقة وطيدة بالعملية التواصلية، فقد ميّز بين النطق الحادث في اللسان المتجسّد في الصوت، والنطق الخارجي للصوت الداخلي في النَّفس يقول: «أنه مشتق من النطق وهي لفظة دالة على معاني منها الدلالة على القول الخارج بالصوت، وهو الذي به تكوّن عبارة اللسان عمّا في الضمير، والثاني القول المتمركز في النَّفس وهو المعقولات التي تدلُّ عليها الألفاظ»⁵

إنّ الحديث عن العلاقة الموجودة بين مختلف الثنائيات لا يمكن الإتيان على آخره، بالنظر لتشعب الحديث فيه من خلال تنوع الحقول المعرفية سواء كان ذلك من خلال الفلاسفة أو اللغويين أو المفسرين وكذا مختلف التّفاد القدامى والبلاغيين بما فيهم الجاحظ الذي ذهب إلى حدّ القول: «المعاني مبسوطة إلى غير غاية، وممتدة بلا نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة ومحصلة محدودة»⁶

إنّ ما يميز مختلف الثنائيات التي تنوّعت بشكل ملزم وملازم لطبيعة الانسان من حيث تأديتها لفرضيات لا تنحصر في إطار مغلق، هو تكيفها المنجلي في سرعة المشاركة المؤدية بشكل جدي إلى تلبية المرامي الخفية، التي تنطلق من المنطقة الذهنية، التي تعتبر آلة تمييز لأفعالنا الكلامية، المشكّلة عن طريق ثنائيات لغوية، والتي لولاها ما كان لنا أن نصيب هدفاً تواصلياً تؤكده صلابة الوقائع اللغوية المتعاكسة، والتي تنتشر في شكل تعامد حوارى، قد يكون أفقياً حيناً، وقد يتخذ الشكل العمودي منحىً له حيناً آخر، من هذا المبدأ قد يتسأل القارئ بخصوص التّعامد الموجود في اللُّغة، التي نقصد بها تقرب ملامح الحوار بين الناس في أي موقف، أو أي علاقة دائمة أو ظرفية فيقول: ما العلاقة التي تربط بين الثنائية اللغوية وكذا المؤديات التي ترشد المتحدثين إلى ضبط التواصل بشكل لا يمكن أن يتعد كثيراً عن مزايا الأداء الرّسمي المحمول في النَّص الذي تتردد فيه مجموعة من العلامات اللغوية والتي لا يمكنها تغييب دور الثنائيات على الدوام؟

الاجابة عن مثل هذه التّساؤلات ترغمنا إلى العودة إلى ما ذهب إليه أبو حيان التوحيدى الذي برهن بشكل منطقي على أنّ صحة اللفظ تجلب صحة المعنى، وأنّه لا يمكن بأي شكل من الأشكال تبرير معنى صحيح إذا كان اللفظ الحامل للمحمول خطأً يقول: «كلّ ما صح معناه صح اللفظ به، وما بطل معناه بطل اللفظ به»⁷، ما يجعلنا نبرهن على أنّ كلّ معنى له نبرة داخلية في النّفوس ولا يمكن أن يتحول إلى مقتضيات أحواله دون أن يكون منقولاً في قالب لغوي صحيح، تؤكده بصراحة ثنائية الدال والمدلول الاعتبائية. كما نجد في نص ابن خلدون أنّ «اللغة هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلا بد أنّ تصدير ملكة متكررة في العضو الفاعل لها، هو اللسان وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتها»⁸، لقد ذكر الدور

الذي يلعبه اللسان كملكة فيزيائية، حيث أبان أيضا على أنه يرتبط أشد الارتباط بالكيان الاجتماعي المؤدي للغة، كذلك ذهب إلى أن الكلام هو الأداء الواقعي الذي يجسد بشكل ظاهر الملكة اللسانية .

ما ذكرناه من التوضيحات التي رصدت لدى قدماءنا الذين لم يهملوا الخوض في بحث الثنائيات اللغوية وإعطاءها المكانة التي تستحقها. بالنظر لما لها من بعد في التأدية التواصلية في كل مجالات المعرفة. إلاّ اليسير فلو أننا تعمّقنا وفضلنا القول لما ذهب إليه مفسرو آي القرآن لما استوفت هذه الوقفة حدّ القول والإتيان على آخره؛ لأن مشروع البحث في مثل هذه القضايا الجوهرية في مقاصد التواصل تنوعت وارتبطت بصفة أدق بتفسير مخافي النصوص المقدسة؛ لذا فأطر شرحها وتوطيد معالمها له شأن وافر في حقل التفاسير .

02- منطلقات نظام الثنائيات لدى الغرب

اهتم الغربيون بنظام اللغة، من منطلق البنية إلى أن أصبح الحديث عنها فيما بعد يتّصل بوظائفها ونظام تشكيلها، ليكشفوا العلاقات وتحديداتها داخل نظامها الاجتماعي المستقل عن الفرد؛ لأنّ الكلام هو المؤدي الفعلي لها⁹، هذا ما أبانه فرديناند دي سوسير، الذي ربط الدرس اللساني بأصول ومبادئ، كان منطلقها الأساسي، اهتمامه باللغة الطبيعية، البداية التي بناها على ضرورة تحديد نظام الأزواج في هذه اللغة، ومنه بدأ بمصطلحات اللغة، اللسان، الكلام، التي أطلق عليها ثنائيات (اللغة والكلام، الدال و المدلول، التزامنية والتعاقبية، الاستبدال والتوزيع)¹⁰

إنّ العلاقات التركيبية أو المحور التوزيعي الأفقي، عبارة عن المجموعات اللغوية الحاضرة في الجملة والتي تشكل محورا أفقيا، يتمثل هذا النوع من العلاقات الأفقية بين الوحدات اللغوية ضمن السلسلة الكلامية الواحدة، كالعلاقة بين أصوات الكلمة الواحدة وكلمات الجملة الواحدة، تعطي كل وحدة معنى إضافيا للكل، كما أنّها تكون في حالة تقابلية للوحدات التي تسبقها أو تليها أو معهما جميعا، ويطلق على هذه الأنساق الخطية (تراكيب) ففي هذه الجملة مثلا: "دخل الأستاذ القاعة" هناك علاقة تركيبية من ثلاث وحدات دخل - الأستاذ - القاعة¹¹. أمّا من ناحية المفردات، فالعلاقة هي إدماج بعض الصوامت في أنساق تركيبية حسب نظام الفونولوجيا المتعارف عليه في تأليف مفردات اللغة كهذه المجموعة من الصوامت: ل + س + ا + ن + ي + ا + ت المجتمعمة في لفظة لسانيات وفي الخطاب يشير ف. دي سوسير « تكسب الكلمات علاقات مبنية على صفة اللغة الخطية بسبب ترابطها فيما بينها مما يستثني إمكانية لفظ العنصرين في آن واحد»¹².

مما يبين أنّ العلاقة التركيبية في نظره هي علاقة تباين، يتم فيها اختيار عناصر الخطاب بصفة عفوية تماشيا مع السياق. أما بخصوص العلاقات الترابطية أو المحور الاستبدالي، العمودي، فهو عبارة عن المجموعات اللغوية الكائنة بالذاكرة والتي بدورها تشكل محورا عموديا استبداليا « يطلق على هذا المصطلح على العلاقات الاستبدالية بين الوحدات اللغوية التي يمكن أن تحلّ محل بعضها البعض في سياق واحد، وبعبارة أخرى فإنّها تعكس نفس

علاقات موجودة بين علامة في جملة ما وعلامة أخرى غير موجودة في الجملة أصلاً بل موجودة في أذهاننا طبعاً، وقد أطلق دي سوسير لأول مرة في تاريخ اللسانيات عبارة "الترابطية" على هذه العلاقة»¹³ . يظهر أن مفهوم العلاقة الترابطية بالمثال: "أكل ابراهيم تفاحة"، حيث نعوض كلمة "أكل" بالفعل تناول و ابراهيم بـ أحمد، فعل و فاعل و مفعول.

أما على مستوى المفردات، فيكون بتحديد صوتم بمقابلته بالصوامت الأخرى التي يمكن أن تحل محل سياقات مختلفة لتكوين الكلمات، وذلك كاستبدال الحرف الاستهلاكي ببعض الحروف، والإبقاء على الحرف الثاني و الثالث في هذه المفردات: قام، هام، نام، عام أو استبدال الحرف الثاني من الكلمة بحرف آخر مع الإبقاء على الحرف الاستهلاكي و الختامي في هذه الكلمات: عجن، عفن،.... الخ وهناك علاقات ترابطية أخرى جاء بها ف. دي سوسير كما أورد على حدّ قوله: «تكتسب الكلمات التي يجمعها شيء مشترك علاقات من نوع آخر، حيث ترتبط في الذاكرة مشكلة مجموعات تميزها علاقات مختلفة، فكلمة "تعليم"، تستدعي لاشعورياً إلى الذهن مجموعة من الكلمات الأخرى "علم" و "أعلم"، معلم"، "علم"... الخ، وهكذا فإنّ كل هذه الكلمات تربطها علاقة معينة من جانب أو من آخر»¹⁴ .

لقد انصبَّ اهتمامه كذلك على العلاقات الموجودة داخل البنى اللغوية، فكان تقسيمه إلى زوجين من العلاقات التركيبية والترابطية، فالعلاقات التركيبية هي مجموعة العلاقات الأفقية بين الوحدات اللغوية في إطار السلسلة الكلامية الواحدة، أما العلاقات الترابطية هي مجموعة العلاقات التنازلية الاستبدالية بين مختلف الوحدات اللغوية التي يمكن أن تحل محل بعضها البعض في سياق واحد¹⁵

لقد كان فضل سبق دي سوسير إلى تزويد علم اللغة بأسس جديدة، تعتبر مرجعاً جوهرياً، انبنت عليه مختلف الآراء البحثية، التي تناولت موضوع اللغة البشرية، فقد أبان بصدق عن كيفية التّعامل مع مختلف المصطلحات اللغوية، التي تقترب وتبتعد في الأداء، يؤكد ذلك اللغوي بلومفيد بقوله: «دي سوسير كان أول من زود علم اللغة البشرية بأسس نظرية سليمة»¹⁶ .

من هذا المنظور فإنّ ما وقف عليه دي سوسير من خلال محاضراته، كان لبنة أولى اعتمدها كل الدراسات البعدية التي اهتمت بالبحث في حقل اللغويات، فقد اعتبرت بحق النموذج المستصاغ لدى كل الرؤى بشكل جدي، فمن غير الممكن أن ينال الدرس اللساني الحالي مكانته دون عقد قران قوي بين ما استلهم من دروس الرجل وبين الأفكار الجديدة المستطرقة بشكل يفتقر معه ولكن دونه لا يمكن للباحث اللساني أن يبني درسه في إطار الرؤى الجديدة في هذا الحقل المعرفي، ودليل ذلك أنّ النموذج الأول اللساني بكل ما اعتمد من آليات لم يتغير كثيراً مع اللغويين المتدخلين الجدد، بل ما توصل إليه هو أنهم قاموا بتطويره فقط أو تغيير بعض مصطلحاته في بعض الأحيان؛ أي المقصود هو الإبقاء على ثبات البنية وتطور المفاهيم.

لقد تعمّق ف. دي سوسير في تعريفه للغة حيث قال: «اللغة كونها نظاما يعتمد كلياً على التقابل بين وحداته»¹⁷. هذه الوحدات المحسوسة هي ما أطلق عليه بالإشارات، فالإشارات والعلاقات التي بينها هي موضوع دراسة علم اللسان لديه، كما أنّه صاغ آراء هامة أتّضحت في تصنيفه الدقيق للثنائيات، ممّا جعله في بداية المطاف يفرّق بين مصطلحات جوهرية (اللغة، اللسان، الكلام)، فاللغة لديه ظاهرة اجتماعية، يقول مفرّقاً بينها واللسان: «لا ينبغي الخلط بين اللغة و اللسان، فما اللغة إلا جزء محدد منه، بل عنصر أساسي، وهي في نفس الوقت نتاج اجتماعي ملكة اللسان»¹⁸، أما الكلام هو ما يمثله الفرد وهو ليس واقعة اجتماعية؛ لأنّه يصدر عن وعي، وهو نتاج فردي كامل، وهو التّجسيد الفعلي للغة وهذا ما ذهب إليه بقوله: «إن اللغة والكلام عندنا ليسا بشيء واحد، فإنما هي منه بمثابة قسم معين، وإنّ كان أساسياً والحق يقال، فهي في الآن نفسه نتاج اجتماعي ملكة الكلام ومجموعة من الموضوعات يتبناها الكيان الاجتماعي ليتمكن الفرد من ممارسته هذه الملكة»¹⁹.

كما ذهب بعض اللغويين إلى خوض مسألة الثنائيات منهم إدوارد ساير، الذي تدخل في هذا المجال اللغوي بعيداً عن أفكار دي سوسير، غير أنّ فكرة النماذج اللغوية التي نادى بها لا تبتعد عما جاء به هذا الأخير، ففكرة النماذج اللغوية لديه هي أنّ كلّ إنسان يحمل بداخله الملامح الأساسية لنظام لغته، أي أن ما يحمله الإنسان، يستدعي بالضرورة حين التواصل نظام الملائمة بين النماذج الثابتة ومقابلها في الاستخدام الفعلي للغة²⁰، القصد منه أنّ كل حامل للغة يحمل في طياته ملامحها الجوهرية، التي تنجلي بأكثر وضوح من خلال تعالّقها وارتباطها الوثيق بما تؤدّيه في المنطوق، الذي لا يعتبر حدثاً كلامياً فعلياً إلا حين تكتمل صورته الفعلية في أداءات التواصل المقصودة، هذا ما ملح عند العالم اللغوي تشومسكي الذي تأثر بفكرة ساير، فيما أطلق عليه القدرة اللغوية في مقابل الأداء اللغوي، فاللغة لديه هي: «وسيلة لا غريزية خاصة بالإنسان يستعملها لإيصال الأفكار والمشاعر والرغبات عبر رموز يؤديها بصورة اختيارية وقصدية»²¹، فاللغة في نظره ركن جوهري في عملية التعبير والتواصل الاجتماعي من خلال الإفراج عن الأفكار والمشاعر والرغبات عبر رموز لإيصالها للمرسل إليه، الذي يقوم بدوره بفك تلك الرموز بما يعادل أفكاره ورغباته، ومتكلم اللغة يستعملها بصورة اختيارية وبقصد أيضاً، كما أنّ الكلام لديه ظاهرة جدّ عادية في حياة الأفراد اليومية؛ لأنّه في الحقيقة ملازم للإنسان الناطق في كلّ الأحوال والمقتضيات؛ فإنّه من البعد بمكان أن نتحدث عن إنسان يشغل حيزاً اجتماعياً، ينفعل فيه ويؤثر دون أن يمتلك حراكاً لسانياً تحركه مجموعة من الأصوات الكائنة فيه، المنصهرة في قوالب مؤدية لأداءات لا تنفلت منها حياتنا اليومية بمختلف تغيراتها وانشغالات أصحابها المختلفة، هذا ما يؤكده إدوارد ساير بخصوص بعد العلاقة الموجودة بين أفعالنا الواقعية و كلامنا الحامل لمختلف التوقعات سواء أكانت تحمل معطى الإيجاب أو السلب، فالإنسان مُقدّر له أن يتكلم، ولكن توجّهات كلامه البعدية مقرونة بما يتحامل عليه من أفعال ليس له فيها غير الملائمة التي تحيطه وتحتويه ظروفها. ومنه فإنّ للكلام بحسب ما ذهب إليه وظيفة مكتسبة ثقافية غير

غريزية يحصلها الفرد من خلال يومياته، كما أنّ الكلام نشاط إنساني يختلف بحسب الانتقال من مجتمع لآخر؛ لأنه وراثي بين الجماعات البشرية، ويختلف بحسب اختلاف الديانات والمعتقدات والعادات والفنون²². من خلال ما ذهب إليه ساير، فإنّ العملية التواصلية تتحدّد معالمها الكبرى من خلال الاتكاء في توصيل الأحداث النفسية والانفعالات عن طريق التواردات اللفظية المعقدة في ثنائيات لغوية، تسجل اهتمامات الأنا في ظل رسم ما يتلقاه وينتجه الآخر، لقد لفت ساير اهتمامات اللغويين إلى أنه ليس هينا أن نتعامل في إطار لغة غير منفتحة على استيعاب كل ما يمكن أن يكون واقعا واحتمالا في واقعنا المعاش؛ فمهما يكن فإنّ لزوم التعامل مع مختلف الأشكال اللغوية، يستدعي ضرورة قراءة كل أنماط التعبير الواقعة وكذا لفت الانتباه إلى التباينات التي تحملها اللغة.

أيضا فقد ذهب نوا تشومسكي إلى الحديث عن ثنائية القدرة والأداء حيث يقول: «إنّ كل من يمتلك لغة معينة، قد يكتسب في ذاته وبصورة ما تنظيم قواعد تحدد الشكل الصوتي للجملة ومحتواها الدلالي الخاص، فهذا الانسان قد طور في ما نسميه بالكفاية اللغوية...، يشير مصطلح الكفاية (الملكة اللسانية) على قدرة المتكلم على أن يجمع بين الأصوات اللغوية وبين المعاني في تناسق وثيق مع قواعد لغته»²³ يطلق على القدرة على إنتاج جمل اللغة وتقبّلها في عملية التكلّم بالكفاية اللغوية أو الملكة اللسانية، وهذه الميزة فطرية لدى الانسان، كما يؤكد على أنّها منظمة وفق قواعد صوتية وتركيبية تحتوي على التفسير التضميني الذي يقصد العنصر المراد وهو بلوغ مرمى العملية التواصلية، كما يذهب أيضا إلى أنّ «كل إنسان سوي ترعرع في بيئة معينة يكسب لغة هذه البيئة، ويستطيع أن يعبر في كل لحظة بهذه اللغة بإتباعه قواعد معينة، فهو قادر في كل آن وبصورة عفوية على صياغة عدد لا متناه من جمل هذه اللغة وعلى تفهمها وإدراكها بالرغم من أنه لم يسبق له أبدا لفظ أكثرها أو سماعها من قبل»²⁴، فمدار ما تدور حوله آراء تشومسكي حول هذه الثنائية، أنّ الكفاية هي المعرفة اللغوية الباطنية للفرد، أي مجموع القواعد التي تعلمها، وهي أيضا بحسب ما ذهب إليه نظام عقلي تحتي، فلا يمكن أن يتحدث عن كفاية لغوية دون العود لتبعية نظام العقل، لما له من تأثير فعال على سلوكيات الأفراد الناطقين للغة المؤدية لما في الحنايا والمنتجة لأحوال لغوية تبدي الفعل اللغوي الخفي، الذي كان مقصودا قبلها لأداء فعل لغوي منجز فيما بعد.

وقد أبدى أيضا اهتمامه البالغ في ضرورة الوقوف على قضية مهمة وهي تفرقة بين ثنائية الكفاية و الأداء، حيث اعتنى بالقدرة اللغوية الانتاجية للشخص مع مراعاة القواعد التي تضبط لغته، وقدرته على انتاج عدد لا متناهي من الجمل والكلمات، ويعني بالأداء الكلام «هو التّجسيد المادي لنظام اللغة في إحداث الكلام، فهو خروج الكفاية اللغوية من حيز القوة إلى حيز الفعل، وهو عبارة عن الحمل التي ينجزها المتكلم في سياقات التواصل المتنوعة، فالأداء هو الاستعمال الفعلي للغة في المواقف الحقيقية»²⁵

فالظاهر من خلال مختلف ما جاء به تشومسكي، أنّه استطاع أن يحدد مجال اللغة في أنّها تجديدية، إبداعية وتوليدية غير متناهية، كما أنّ استعمالها يرتبط ببيئة وظروف المتكلم، فقد أكد على أنّها بشكل بارز ترتبط أشدّ الارتباط بنظام الثنائيات، بحيث ميز من الوهلة الأولى من خلال مختلف تدخلاته بين زوجين هامين هما الكفاية اللغوية والأداء الكلامي، فالكفاية لديه هي قدرة المتكلم على إنتاج الجمل وفق قواعد اللغة، أمّا الأداء فهو الانجاز الفعلي للملكة اللغوية.

لم تنحصر ظاهرة الثنائيات عند هؤلاء فقط، بل تعدّت حدود أوروبا الشرقية إلى شمالها الغربي، حيث ذهب العالم اللغوي الدانماركي يسبرسن إلى التّدخل فيما جاء به فرديناند دي سوسير، فلم يقف عند حدّ اعتبار هذا الأخير أنّ الكلام نتاج الأفراد، وأنّ اللسان من إنتاج المجتمع، بل قصد إلى أنّ الكلام و اللسان «هما في حقيقة الأمر جانبان لشيء واحد وكلام الفرد ليس شيئاً منفصلاً عن لغة الجماعة بل هو مثل أو صورة لها، فالكلام وإن كان نشاطاً فردياً إلاّ أنّه يرتبط بعنصر اجتماعي وهو الافهام، ومفردات اللسان المعين هي جميع ما يُنطق به كلّ أفراد من ألفاظ مهما اختلفت درجة شيوّعها، والأمر كذلك بالنسبة للتراكيب و مخارج الحروف»²⁶، فهو يوضح العلاقة الموجودة بين اللسان والكلام بشبه النوع في جميع الأشياء، فالجزء ينطبع في الكلّ ولا يمكن أن نستهدف نوعاً يبتعد إلى حد ما عن جزئيات نوعه، فهو يضرب لنا مثلاً بأنّ الحروف يختلف عن الحروف الآخر، ولكن بالرغم من ذلك نستطيع تصوّر معنى عاماً مشتركاً بين جميع الخراف، يطلق على هذا المتصور الذهني لفظة "حروف"، والحروف بالمعنى المطلق ليس له وجود في عالم الواقع، بل هو شيء ذهني، كذلك شأن الكلام فالموجود فعلاً هو النشاط الانساني الذي يقوم به الأفراد.

Jens Otto Hary Yespersen من خلال هذا التدخل فإنّ ينس أتو هاري يسبرسن

قد برهن على أنّ الدوافع اللغوية المختلفة، والتي لا يتحدث عنها إلاّ في إطار ثنائيات لغوية مختلفة، تجعل منّا أفراداً تُميّز كلّ الأحداث التي من شأنها أن تُوطّد في حنايا متكلمي اللّغة قيماً لغوية تتأثر بالقيّم، التي تُعتبر انعكاساً لها في الواقع المعاش، كما أنّ كلّ ظروف الكلام بحسب ما ذهب إليه تعايش إلى حدّ بعيد كلّ التصورات الذهنية التي لا مناص للأفراد من حملها وانجازها عبر منجز خطابي تتحكم فيه كلّ الضوابط البانية له من صوت وصرف ونحو إلى أن يحقق المقصد.

أيضاً لم يبخل ليوناردو بلومفيد بإسهامه النوعي فيما يتعلق بثنائية اللغة والكلام، يقول: «أنّ الكلام أو الأصوات الخاصة التي يتلفظ بها الانسان من خلال سيطرة مثير معين، يختلف باختلاف المجموعات البشرية، فالبشر يتكلمون لغات متعدّدة... كل طفل يتعرّع في مجموعة بشرية معينة يكتسب هذه العادات الكلامية والاستجابة في سنين حياته الأولى»²⁷

فاللغة لديه عبارة عن عادة كلامية ملازمة للإنسان، كما أنّها ترتبط به كغريزة فهي تخضع لطبعها الغريزي، فهي نوع من الاستجابات الصوتية لأحداث معينة مهما كان مصدرها، فالإنسان لا يمكن أن يبقى صامتا

إذا صادته حالات تستدعي الكلام، فالإستجابة الطردية شيء لا بد أن يمارسه الفرد وذلك بارتباطه الوثيق بالحالات الكائنة .

من خلال ما قدمه بلومفيد لمفهوم ثنائية اللغة والكلام وما أبرز لهما من دور فعال في مجال توطيد العلاقات التواصلية بين الأفراد والجماعات، فإنّه بشكل واضح برهن على أنّ العنصرين أقوى الثنائيات التي لا يمكن ربط وصل خطابين دونهما، فبالرغم من تباين تدخلات اللغويين بخصوصهما، إلا أنّ الظاهر المشترك في كل الحالات هو أنّ ثنائية اللغة الكلام تصدراً بحق خطاب كلّ ألسني حمل على عاتقه قضية بحث الثنائيات اللغوية المختلفة.

أما لويس هلمسليف، فقد اهتم بثنائية اللغة والكلام ونظر إليها على أنها بنية أو هيكل أو نظام، وأنّ اللغة هدف لذاتها وليست وسيلة، وهي نظام مغلق منعزل عن العوامل الخارجية الاجتماعية، الثقافية، الادبية، التاريخية، وأنّ الوظيفة الأساسية للغوي هي أن يوضع نظاماً تجريدياً لفهم اللغة، يتم له ذلك بالنظر إلى اللغة على أنّها عملية رمزية تدخل في إطار علم الرموز... اللغة لديه هي شكل ونسق من العلاقات أكثر من كونها مادة، وهي تركز على الجانب التجريدي و المنطق باعتمادها على الجانب الرياضي.²⁸

من هذا المنطلق؛ فإنّ التعدد في الرؤى الذي تباين بخصوص النظر إلى الثنائيات اللغوية وما تدل عليه يبقى رغم التبدل المطروح على مستوى الشكل. فالدلالة في الواقع لا تبتعد كثيراً عن المغزى الجوهرية الذي يعتبر المنشأ الأول لها، كما أنّ الإطار الذي تربعت فيه مختلف الثنائيات، يبقى رهين المرجعية اللغوية لأي كان من متحدثي اللسان الواحد؛ إنّ مآل أي ثنائية تخرج عن نطاق الاعتراف بالتواضع والاصطلاح يكون في نهاية المطاف عسرة على ناطق اللغة، وعليه فمهما كانت حكايات التدافع بين المصطلحات اللغوية ولاسيما ما كان منها يدخل تحت إطار مبدأ الثنائيات، فالحصيلة أنّ المرامي تقترب؛ لأنّه في نهاية المطاف ليس لها إلا هدفاً واحداً وهو بلوغ مقصدية التّواصل بين المتواصلين.

إضافة لما أسداه من إضافات خصّ بها ثنائية اللغة والكلام، فقد استبدل ثنائية الدال والمدلول التي جاء بها دي سوسير بثنائية التّعبير والمضمون واعتبر اللغة شكلاً وليست مادة، فالعلاقة ليست دالاً يؤدي إلى مدلول بل تعبير يدل على مضمون.²⁹

إنّ مثل هذه التدخلات لم تزد البحث في مجال الثنائيات اللغوية إلاّ إضافات جديدة جديدة بالبحث، فحديث هلمسليف عن الهيكل الذي يمثل اللغة كشكل صوري ونموذجي والقاعدة التي تمثل اللغة كشكل مادي يستعمله المتحدث والعنصر الثالث الذي هو الاستعمال الذي يمثل اللغة كمجموعة من العادات الخاصة بالمتكلمين³⁰

مما أوردناه من نماذج أصابت الموضوع، يظهر أنّه لا يمكن أن يستغني دارس أو مستعمل للغة عن مختلف الأزواج اللغوية لما لها من علاقة مباشرة بتوطيد الفهم وفتح مجال الدلالة؛ لأنّ نصل إلى مقاصد قد تكون في كثير

الأحيان غائبة غائبة عن المنظورات، لاقتراحها بسياقات حديث لا حصر لها وكذا تصاعدها الدائم و المستمر في تسيير الخطاب وإرسال جزئياته عبر خطوط، قد تكون في جريان مستقيم أحيانا وقد تحاط في بعض الأحيان بعثرات، تتجسّد في علل لسان أو طبع متصل بناطقي اللغة في حدّ ذاتهم وقد تتعدّد العقبات دون حصر لتتملك عنصر الإحاطة بما يكون في صلب الثنائيات التي تتعاضد جميعها في الأخير لخدمة التّواصل.

ومن ناحية أخرى فقد ذهب أندري مارتيني إلى أنّ اللغة تعتبر أداة تواصل هادفة لا يمكن أن نعرف ما يخفيه الانسان دون تحليلها إلى وحدات مميزة تتابع فيما بينها لتؤلّف في الأخير الدلالات المخفية فيها، فعدد فونيماتهما محدود بحسب كلّ لغة من لغات البشر المتحدّث بها، فلا يمكن أن تتحقّق وظيفية التّواصل إذا لم تؤدّ اللّغة دورها عبر عناصر أساسية في تبليغ الرّسالة وهذا ما أشار إليه في كثير من تدخلاته في تعريف اللّغة، حيث بنى آراءه اللسانية على مبدأ التلّفّظ المزدوج (المونام، الفونام)³¹.

إنّ اهتماماتنا بقضية بحث مبدأ الثنائية من خلال التراث العربي و الغربي جعلنا -رغم قلة الأمثلة التي سقناها من باب التمثيل لا التقصي- نبين عن أصالتها في تبرير العملية التواصلية، أيضا تشغيل قدراتها في الإبانة عن الجزئيات الخفية التي لا تدرك أحيانا من خلال الخطاب المباشر سواء أكان مكتوبا أو منطوقا.

إنّ ظاهرة الثنائيات في اللّغة ، مبدأ لا يمكن إنكاره، فنظرا لما تحتويه اللغة من تقلبات في مسار الكلام المتواصل به، لا يمكن للملقي أن يتعامل في إطار خطية الخطاب مع المتلقي وهو لا يملك التنوع اللفظي المفضي إلى مباشرة المبتغيات المقصودة بينهما دون اعتماد تلك الأزواج اللفظية التي تتعانق أحيانا وتتباعد بشكل عكسي أحيانا وذلك بغية تنوير دلالاتنا المتنوعة في مضامين كلامنا.

لقد حصّلنا من خلال عرض الآراء الغربية والعربية أنّ ما توقّره الثنائيات للمتواصلين قدر لا يستهان به في الأداء الكلامي المنوط بتحقيق غايات التواصل التي ترسم قبليا في موقع غامض لدى المرسل، فلا يمكن أن نحدّث النَّاس عن سماء دون أرض ولا عن رجل دون امرأة... وهلمّ جرا، فمن هذه الرّؤية الملزمة بأشْر دي سوسير البحث في مجال اللغة انطلاقا من كونها ملكة لسانية وما الكلام إلّا الإنجاز الفعلي لها، فلولا أنّه اعتمد هذه الطريقة ما كان له أن يضبط العلاقة التي بين الشكل ومضمونه، والتي حصرها في ثنائية مهمّة تجلت فيما أسماه بالدال و المدلول، حيث أنّه فسر العلاقة بينهما بالعفوية.

لقد تُبّت من خلال التدخلات العربية بخصوص الدور الذي أدته الثنائيات في عملية التواصل، سواء أكان ذلك من خلال المفسرين، الذين قدّموا تفسيراتهم باعتماد مبدأ ثنائية اللغة (لغة، لسان)، أو اللغويين الذين وردت مصطلحات كثيرة بهذه الطريقة (دال ومدلول، مسند ومسند إليه، نحو وصرف... الخ).

لقد ميز دي سوسير بين الدراسة الوصفية للغة في بعدها الداخلي، وبين الدراسة التاريخية، أيضا فقد أشار إلى المزبة التي تنجزها التقابلات الموجودة في الوحدات اللغوية المختلفة، والتي لا تتحقق غايتها إلّا إذا اعتمدت الاستبدالات الموجودة فعلا في الوحدات اللسانية والتي لا تكسب قيمتها إلّا بهذه الخاصية.

بعد معاينة موضوع الثنائيات لدى بعض اللسانيين استوفقتنا نظرة اندري مارتيني الذي أسس رؤيته على مبدأ الوظيفة في حد ذاتها التي تعتمد على تحليل المدونة اللسانية تحليلاً وظيفياً، يكون ذلك بإحصاء مجموع الوحدات اللغوية، على أن ترتب فيما بعد من حيث الشبه و الاختلاف أي بمعنى مفهوم الذي تحدثنا عنه من خلال دي سوسير، أيضاً فمسألة التقطيع المزدوج - يتم عبر مسارين: التقطيع الأولي التقطيع الثانوي - الذي يمنح اللغة القدرة على التعبير عن اللامتناهي من الأفكار والمعاني المجردة .

أمّا الذي جاءت به مدرسة الغلوسيماتيكية على يد مؤسسها يلمسلف، فقد اهتمت أيضاً بتلك التشكيلات المنعقدة في تآليف اللغة انطلاقاً من الوحدات الصوتية ، وما تقدمه هذه الأخيرة للمتواصلين من خلال التباينات التعبيرية، التي ضبطها في مستويين (المحتوى والتعبير)، المنحصرين بين المادة والشكل.

وبخصوص الرؤية العامة لمفهوم الثنائيات بين العرب والغرب ، فقد تجلّت في التقارب المفهومي بين ما حصل على مستوى الشواهد المتعددة على سبيل ذكر قضية الدال والمدلول، اللغة واللسان؛ فإنّ الدلالة العربية تضارع الدلالة الغربية .

الهوامش:

- ¹ ينظر: ابراهيم أنيس، أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط1 1975، ص62
- ² عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت-لبنان - ط1، 2009، ص21.
- ³ نفسه ص21
- ⁴ السيوطي، المزهري في علوم اللغة و أنواعها، تح: محمد جاد المولى، دار الجليل، بيروت-لبنان -، ص47.
- ⁵ الفريابي، إحصاء العلوم، تح: عثمان امين، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر - ط1، 1949، ص2، ص62.
- ⁶ المحاضر، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، لجنة التأليف و الترجمة والنشر، القاهرة، 1929، ص72.
- ⁷ لخضر جمعي، اللفظ والمعنى في التفكير النقدي و البلاغي عند العرب ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002، ص22.
- ⁸ ط1، 1967، ص2، ص564. ابن خلدون، المقدمة، تح: علي عبد الواحد وني، دار الهدى للطباعة والنشر، لجنة البيان العربي، بيروت-لبنان
- ⁹ زكريا ابراهيم، مشكلة البنية أو أضواء على البنية، مكتبة مصر، الاسكندرية د.ت، ص44.
- ¹⁰ ينظر: فردينان دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، تر: يوسف الغازي، مجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986، ص280.
- ¹¹ ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص130.
- ¹² ينظر: أحمد عزوز، المدارس اللسانية، ص107.
- ¹³ نفسه، ص131.
- ¹⁴ المرجع السابق، ص132.
- ¹⁵ محمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، ط1، ص158.
- ¹⁶ د،ت، ص52 زكريا ابراهيم، مشكلة البنية أو أضواء على البنية، مكتبة مصر، الاسكندرية
- ¹⁷ يوييل يوسف عزوز، مراجعة مالك المطي، علم اللغة العام فردينان دي سوسير، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1985، ص122.
- ¹⁸ أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص124.
- ¹⁹ أحمد محمد قدور، مبادئ في اللسانيات، دار الفكر دمشق، ط3، 2008، ص(115، 116).
- ²⁰ ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي، دراسة في الفكر العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، د،ت، ص119.
- ²¹ ميشال زكريا، بحوث السنة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت . لبنان . ط1، 1992، ص67.

- ²² ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، ط2، مصر، 1974، ص(53،54)
- ²³ ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص69.
- ²⁴ ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، ص69.
- ²⁵ أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص210.
- ²⁶ عاطف مدكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1987، ص29.
- ²⁷ ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، ص67.
- ²⁸ ينظر: كمال بشر، التفكير اللغوي بين القلم والجديد، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، 2005، ص55.
- ²⁹ ينظر: ابراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2007، ص26.
- ³⁰ أحمد عزوز، المدارس اللسانية، أعلامها، مبادئها ومناهج تحليلها للداء التواصلية، دار الرضوان، ط2، ص168.
- ³¹ ينظر: المرجع السابق ص 168،

المصادر والمراجع

1. ابراهيم أنيس، أسرار اللغة، مكتبة الأجلو المصرية، مصر، ط1 1975.
2. ابراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2007.
3. ابن خلدون، المقدمة، تح: علي عبد الواحد وفي، دار الهدى للطباعة والنشر، لجنة البيان العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1967.
4. أحمد عزوز، المدارس اللسانية، أعلامها، مبادئها ومناهج تحليلها للأداء التواصلية، دار الرضوان، ط2.
5. أحمد محمد قدور، مبادئ في اللسانيات، دار الفكر دمشق، ط3، 2008.
6. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، ط2، مصر، 1974.
7. الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1929.
8. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي، دراسة في الفكر العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، د.ت.
9. زكريا ابراهيم، مشكلة البنية أو أضواء على البنوية، مكتبة مصر، الاسكندرية د.ت، ص44.
10. السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد جاد المولى، دار الجليل، بيروت-لبنان، د.ت.
11. عاطف مدكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1987.
12. عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت-لبنان - ط1، 2009.
13. الفرائي، إحصاء العلوم، تح: عثمان امين، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر- ط2، 1949.
14. فردينان دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، تر: يوسف الغازي، مجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986.
15. كمال بشر، التفكير اللغوي بين القلم والجديد، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، 2005.
16. لخصر جمعي، اللفظ والمعنى في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002.
17. محمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، ط1.
18. ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1992.
19. ميشال زكريا، بحوث السنة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت. لبنان. ط1، 1992.
20. بيوتيل يوسف عزوز، مراجعة مالك الملطي، علم اللغة العام فرديناند دي سوسير، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1985.